تأمُّلات

محمد عبدالماجد العريقي

افهموا الشباب

الشباب هم الأكثر متابعة وتأثراً لما يحدث من تفاعلات سياسية واجتماعية وإعلامية، وهذه حالة سيكولوجية عند الشباب المطلع والباحث عن الجديد والتجديد، والقلق على حاضره ومستقبله.

الشباب هم الطاقة العظيمة التي تصنع التحولات والتطورات الكبيرة، وتجاهل هذه الفئة الحيوية يمكن أن يحولها إلى طاقة مدمرة.

إن مجتمعنا اليمني يضم النسبة الكبيرة من مكونه السكاني من فئات الشباب، علينا أن نفهمهم ونستوعب تطلعاتهم ومطالبهم ونزيل من أمامهم عوامل الإحباط واليأس، ونبتعد عن النظرة الفوقية والتعالي عليهم.

هم أبناؤنا وإخواننا لا تستفزنا مطالبهم، لا تضيق صدورنا من طرح همومهم ومشاكلهم، لا نقطع الصلة والتواصل بهم، لا نسيء الظن بهم، نحاورهم تحت سقف الوطن وعبر قنواتنا الوطنية.

كلما أهملنا وابتعدنا عن فهم الشباب كلما أتيح للمتربصين والأفكار الهدامة أن تندس وتتوغل في عقول الشباب فتزيد احتمالات القلق والخوف، فينحرف المسار ويتضرر الوطن.

لا بد من فتح أبواب المشاركة السياسية أمام الشباب ولا بد من العمل المجتمعي على إزالة كل الأسباب والمسببات التي تدفع الشباب للتوتر والقلق ومنها البطالة وتفشي الفساد وانعدام ضوابط تطبيق النظام والقانون.

نحن الكبار نتحمل المسؤولية في أي خلل وأي تشويه لأدائنا في أذهان الشباب، لأننا لم نجسد القدوة، لأننا لم نهيئ لهم الأرضية المناسبة للبناء المجتمعي المؤسسي المدني الذي يحدد لكل فرد أين يبدأ دوره وأين ينتهي في هذا النظام السياسي الاجتماعي، ولم نعوده ونرشده إلى أهمية دوره في هذا البناء وحدود تدخله للتعبير في الاحتجاج والاعتراض، لم نعزز في بنائه السلوكي عناصر الثقة والإبداع والإقدام على اتخاذ المبادرات الإيجابية.

العالم الآن يتغير ولا بد من فهم ذلك وللشباب دور في هذا التغيير والحكمة تقتضي كيف نستغل قدرات وطاقات الشباب في البناء الخلاق الذي يسرع من تقدم وتطور بلادنا، وإغلاق نوافذ الشر التي قد تعبر منها النوايا السيئة لإثارة الفتن والفوضى وقد تكون هذه النوافذ مفتوحة بسوء أفعالنا وممارساتنا، فلا يعقل أن يتحمل المواطن تداعيات الفساد الإداري والمالي، فالمعالجات كثيرة تبدأ بفهم وإدراك الاحتياجات الفعلية للمجتمع وبالذات فئة الشباب، والشروع فوراً بوضع آليات المشاركة الجماعية في تنفيذ كل ما من شأنه فتح طريق أوسع للنهوض والتقدم الشامل.

19alariky@gmail.com

المشروع الوطني

محمد المقري

مما لاشك فيه أن الشعب اليمني تلقى مبادرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية ببالغ الاهتمام والترحاب في لحظة كان اليمنيون بحاجة إلى حكمة القائد الذي علمنا دائما على تحكيم العقل والمنطق وتعاطي الأحداث بلغة الحوار كنهج حضاري وديمقراطي لحل جميع المشاكل التي تحيط بنا وهذا ليس غريبا على فخامة الرئيس، فالمبادرة ليست الأولى ولا الأخيرة.

ففي كل مبادرة كان الرئيس ومازال يضع الخيارات والحلول لأي مشكلة سياسية كانت أو اقتصادية ومنها ما كانت تمس قضايا الوطن وأخرى على مستوى المنطقة وكلها حظيت باهتمام وإعجاب على المستوى الإقليمي والدولي. وإضافة لما يقدمه الرئيس من حلول ومبادرات وخيارات مفتوحة أثبت وما يزال بأنه رجل التوازنات، وهو الحريص كل الحرص على أمن واستقرار الوطن، وهذا الحرص والتعاطي السليم إنما يزيدنا إيمانا ويقينا بأن فخامة الرئيس وحده من يستطيع حسم الخيارات والقضايا والتباينات المحلية كون المحلية لا تغدو عن كونها تكهنات لا تغيب عنها النزعات الذاتية وبوادر الشماتة في بلد لا يقبل من الآخر ما يمس كبرياءه أو يسيء إلى ماضيه الذي قدم رغم عراقته حاضره المتواضع.

ودون أدنى شك فإن الرئيس هو صاحب المشروع الكبير والحديث الذي عكف عليه طوال حياته، وما زال في إطار التطوير المتنامي وبوتيرة عالية من أجل أن تكتمل ثورة التنمية الشاملة باستراتيجيات انبثقت بعزيمة وإرادة لا تقهر ولا تنتهي ولا تكل.

ومن هنا اجزم بأن الشعب اليمني يدرك مشروع الرئيس الذي بدأ بالحفاظ على النظام الجمهوري وصولا إلى تحقيق الوحدة اليمنية في زمن الشتات والخذلان، وهذا الإنجاز التاريخي، اقترن الديمقراطية والحكم المحلي واسع الصلاحيات كخيار لا رجعة عنه، كذلك احترام حقوق الإنسان وأعطى في إطار الحوار والانفتاح السياسي والإعلامي، والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

إذن هذا هو مشروع الرئيس. فما هو مشروع المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) سؤال يتبادر إلى ذهن كل يمني مناصر ومعارض،يريد إجابة واضحة وصريحة؟ .

لكن ماذا لو كانت المعارضة ورموزها أو بالأحرى المتنفذون منهم يمارسون الوصاية على القيم والحريات العامة والوطن، وهم مصدر الاستبداد ومصنع السلطات المركزية وآلياته، فهم جزء من المشكلة بل هم من صناع الأزمة، إذ هم في الغالب رفعوا شعارات يستحيل تطبيقها، أو لا يقدرون عليها ولا يحسنون الدفاع عنها، أو يتعلقون بها على نحو استبدادي، كما هي علاقتهم بفكرة الحرية والديمقراطية التي استبدت بهم لكي يستبدوا بها، مما قادهم من حيث لا يعقلون، إلى تقويض مشاريع التحرر، فيما هم يقدمون أنفسهم دعاة الحرية وعشاقها، لكنهم أساس الاستبداد عندما يقع المرء سجين أصوله وثوابته أو أسير أفكاره وشعاراته المتطرفة والرهبانية.

وهذا الوباء الذي يصيب البعض انما هو نتاج الضعف السياسي المقيت، وغياب المشروع وانحلال التوجه المنعدم بفعل تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية، وانشغال البعض بجمع التبرعات وتوسيع شبكة الحصالات، كذلك لجوء بعض أحزاب المعارضة الوصاية على الحقيقة والإدارة والوطنية، ان الذين يمكثون كجذوع النخل، سقطت أقلامهم ونداءاتهم، فالواحد منهم يستبد بسواه بقدر ما تستبد به نزواته واساطيرة أو كتاباته ومقولاته ونظرياته ومؤلفاته المتخمة بالدعايات السخيفة. فحسب بل حتى بعض الوعاظ من رجال الدين للأسف يمارسون نجوميتهم من فرط ظهورهم على الشاشات لبث دعاويهم وشرح فتاواهم والتي ما بين التحريض والتجهيل، أو للدفاع عن مواقفهم. ويوجد الكثيرون استغلوا احدث الوسائل والمعطيات التي أنجزتها العولمة والثورة الرقمية، لكي يستنسخوا الواقع من الماضي بحشرجات باهتة، ودفاعهم عن قوميات وأطر قبلية ومذهبية وفكرية وسلوكية فقدت راهنيتها ولا يمكن ترجمتها إلا إرهابا ودمارا ضد المجتمع والوطن والأمة.

وهنا أراهن على أن بعض رموز المعارضة هي من تسعى جاهدة لحقن الشارع ونشر العنف والفتن ثقافة الكراهية، إيمانا منها بأن الغوغاء والأزمات المفتعلة ستضعف النظام ومؤسسات الدولة وتجهض المشروع الوطني، رغم أنها تعرف جيدا أن هذا الأسلوب غير مجد ولم يُفلح رغم الممارسة والثقافة التي تتجاوز عقدين من جلد الذات وتأنيب النفس دون أي نتائج. وبعد فشلها الذريع خلال هذه الفترة لم تفكر بمشروع إصلاحي وطني يشفع لها وتاريخها الباهت وأخيرا تنصلها عن الانتخابات والهروب والاضمحلال على أرصفة الشوارع عاطلين لا يمتلكون أي مشروع، لا يحاورون ولا يتحاورن، كالشاب «المراهق» تماما.

لكن فلتثق جميع الأحزاب معارضة وسلطة بأن الرئيس وحده من نثق بقدرته في البقاء إلى جوار الجمهورية والديمقراطية كونها بواكر مشروع تغلغل في صدره الرحب بوطنية مخلصة، جعلت منه الأنسب في مراحل تاريخية مختلفة، وفرضت حنكته السياسية على مشاريع متتالية لم يتعثر بها مشروعه بل ازداد بها نضجاً أتت على إثره ثمرة الوحدة والديمقراطية، ومسيرة رائدة حافلة بالإنجازات والانتصارات السياسية، والتنموية، والاقتصادية، واستراتيجية فخامته الضاربة في تاريخ اليمن السياسي المعاصر .

ودون أدنى شك فإن الرئيس وحده من سيتمكن من إعادة الوضع الطبيعي، والى ما هو أفضل منه قبل ظهور الأزمات والمشاريع الصغيرة والضيقة التي جاءت على أنقاض مشروع الدولة.

وهو أيضا من سيعمل على إعادة الحياة إلى الاطراف التي حاولت المعارضة استفزازها بتحرشها السياسي.

وآخير وليس أخرا لا شك بأن الرئيس وحده من سيتمكن من الحفاظ على ما قدمته الجمهورية وما عكفت على بنائه الوحدة.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

هل هو غياب الثقة بالنفس؟؟

لماذا نبدو معظم الوقت عديمي الثقة بأنفسنا، سواءً على المستوى المهني والحرفي أو على المستوى العام؟ سيسأل سائل : كيف؟ أقول : فلان من الناس في تخصصه وفي عمله، بل يشار إليه بالبنان،

لكنه يقدم نفسه للآخرين بدونية عجيبة! لا يثق في ما أنجز، وإذا أنجز يظل يضفي على ما أنجز طابعاً من «التواضع» هو في الحقيقة الأمر نوع من الهروب من الدونية العجيبة، قل بغياب ثقة لا حدود له.

وخذ على سبيل المثال فالشرق الأوسط به من الأحداث أيامنا ما يغري الشيطان على الكتابة رأياً وتحليلاً وقراءةً وتوقعاً واستنتاجاتٍ واستشرافاً للمستقبل، ونحن نظهر من على أجهزة إعلامنا كأن هذه البلاد عقيمة من محلل واحد، من مفكر واحد، أجزم أنهم موجودون، لكن منطق «مَوْ سَكَاني مثل الآخرين»، يهيمن على رؤوسنا، ولذلك ترى جميع مَنْ لديه القدرة يتوارى وتظهر وسائل إعلامنا عقيمة، الكون في وادٍ وهي في وادٍ آخر، وسائل الإعلام في الكون كله تُشْبِع ما يحدث حتى صراخاً، ونحن صامتون مؤدّبون، تنقصنا الرؤية بالفعل، أضف إليها غياب الثقة بالنفس، إذ ليس بالضرورة أن تظهر وكأن ما ستقوله موقف رسمي قد تتحمل البلاد تبعاته، نحن نقول نحلل ما يجري، نقدم صورة للناس حتى لا نظل ناقلين لا صانعين، تنقصنا الجرأة - أيضاً - فنركن إلى الأدب حتى لا «يقولوا»...، لذلك تجد الناس ينفضّون عنا، ونحن مصرون على الوقوف على محطة الأدب التي هي الخوف، قل هو التردد، هو عدم ثقة، هو هروب غير الواثق بالنفس، لدينا كفاءات وقدرات، صحيح أن المشهد يغطّيه ويحجبه أنصاف الكفاءات والقدرات، لكن قدراتنا وكفاءاتنا - أيضاً - هاربة متوارية!!

هذا قد يكون بسبب التربية التي هي قبل التعليم، لكنا بعد التعليم وبمسافة طويلة نرهق إذا حاولنا أن نقطعها لنعيد التربية قبل التعليم!!

والسبب الآخر أن القادر لا بد أن يتوارى وهو يستسلم ولا يسعى لنيل حقه وبكل الطرق، نحن نهرب إذاً، وهناك مَنْ يشجّع ذلك ليتسيد المشهد.

وعلى المستوى العام ننجز إنجازات بحجم الجبال، ثم نبدأ التشكيك حتى نهد كل ما أنجزنا، حينها «نشهق» الله، وهذا الذي أنجزناه، لكن بعد أن تكون العمارة قد انهارت وحيث لا ينفع الندم، ولا يمكن للحظة أن تتوافر من جديد، فلا نجد إلا فراغاً نستغله بـ «المضرابة»، ليس بالضرورة بالأيدي، ولكن بمواصلة تكسير كل ما هو جميل!! والسبب عدم توافر الثقة بالنفس والدونية العجيبة، ذلك يسحب نفسه حتى على قراراتنا، علاقتنا بالآخر، علاقة الدولة بالمواطن، علاقة المواطن ببعضه، علاقة المواطن المفترضة بقانون مُغيّب، كله يخلق إشكاليات عديدة تجعلك كلما قدمت إلى الأمام خطوة عدت إلى الوراء عشرين.

والسؤال : هل الدولة لا تثق بنفسها، بقدرتها على أن تقنع المواطن إقناعاً أو تجبره بالقانون أن يمارس دوره كمواطن؟

تختلط الصورة حين ترى الأثوار تحل محلها، والبنادق تحل محل القانون، وإلا كيف نفسّر تبادل بنادق «المُقصّى» و«التحكيم» وأجهزة الدولة في الوسط، كأن لا علاقة لها بالأمر، ما يؤدي إلى إزهاق أرواح بريئة كالوصابي ولا تجد مَنْ يطالب بشرع الله ويفرض القانون، لأن الدولة تركت مساحتها لسيارات «المرافقين» يعبثون كيفما يريدون!! والغريب أن الجميع يضع الدولة للحظات على الرف ويعجبها هي أن تظل تتفرج على المتصارعين، متناسية أن «الأثوار» تحل محلها، يغيب القانون وتغيب هي ويحل «العرف» محل كل قانون ونظام.

هل للدولة أن تستعيد ثقتها بنفسها وتقول للمواطن الخارج عن العقد : كفى، سأمارس دوري؟ وهل على الفرد أن يستعيد ثقته بنفسه ويتقدم؟ أم أن الدولة تخذل نفسها وقدراتها؟ كيف نثق بأنفسنا؟

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

يمن بلا قات

محمد عثمان طالب الجرادي *

كما هو عنوان واسم هذه المنظمة الوطنية الأهلية الرائدة، هناك أعداد متزايدة من اليمنيين المهتمين، المدركين عن وعي ويقضه وقناعة ومسئولية حجم وطبيعة مشكلة القات وآثارها السلبية المتعددة ومخاطرها الكثيرة المتشعبة وأضرارها الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في حياة المجتمع اليمني اليوم.

لم يكتف هؤلاء الرجال الأوفياء الأرض والإنسان والحياة في بلادنا بالعلم والمشاهدة والحياد وإنما دفعهم إحساسهم وواجبهم الوطني لاستشعار المسئولية وتسخير جهدهم الخلاق للإسهام الفاعل في الحد من هذه المشكلة المعيقة المدمرة للإنسان والحياة بذلك انبثقت إلى الوجود (مؤسسة يمن بلا قات) في عام ٢٠١٠م كمنظمة طوعية غير حكومية وغير ربحية برئاسة الأستاذ القدير الحاج عبد الواسع هائل سعيد أنعم رئيس مؤسسة مكافحة مرض السرطان والأخ الدكتور حميد زياد الأمين العام لمؤسسة يمن بلا قات وهما من الشخصيات الوطنية البارزة المعروفة في اليمن إلى جانب نخبة من العلماء والأطباء وأهل الخبرة والرأي والوجاهات وعلماء الاقتصاد وخبراء الزراعة والمفكرين وقادة الرأي وغيرهم من الشخصيات الوطنية الغيورين على مصلحة بلادهم الحريصين على مستقبل حياة شعبهم.

فكما هو معروف تواجه بلادنا الغالية عدداً غير قليل من المشاكل والتحديات المعيقة للتطور الاقتصادي والاجتماعي لا نبالغ إذا أكدنا أن مشكلة شجرة القات الموبوءة بالمبيدات السمية المركزية تعتبر على رأس تلك المشاكل والتحديات المعيقة في بلادنا ذلك أن تعاطي واستهلاك شجرة القات على نطاق واسع في أوساط المجتمع اليمني الرجال والنساء الصغار والكبار دون رؤية أو تفكير عقلاني رغم أضرارها الاقتصادية والاجتماعية الماحقة قد ولد طلبا اجتماعياً مرتفعاً جداً على استهلاكها بدافع العادة والمحاكاة والتقليد لا أكثر.. وارتفاعاً موازياً في الأسعار المتصاعدة لهذه الشجرة الموبوءة، المدمرة للإنسان والحياة من جانب آخر أدى هذا الوضع المختل للقضاء المؤكد على معظم الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة للبلاد على تواضعها وندرتها خاصة الموارد الطبيعية المنتجة للغذاء وفي القلب منها الأرض الزراعية الخصبة والمياه كما أدى إلى استنزاف الدخول المالية للشعب اليمني وصحته الغالية وإصابته بالفقر الغذائي المزمن ومختلف الأمراض الشائعة والخطيرة وإشعال الحرائق في كل بيت رغم إدراك الجميع لهذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي المأزوم بفعل إنتاج واستهلاك شجرة القات الموبوءة إلا أن القليل فقط من مستهلكي القات يقتنعون تحت ضغط المعاناة وقوة إرادتهم في الإقلاع عن استهلاكه وترك هذه العادة السلبية الضارة ليتمتعوا بصحتهم الغالية أو يستردوها ويستفيدون من دخلهم المالي ووقتهم الثمين بشكل أفضل ويستمتعون بطبيعة إحساسهم ومشاعرهم وسعادتهم الدائمة في الحياة كما ينبغي.

هكذا في ظل تزايد وتكاثر وارتفاع أصوات العقلاء والحكماء وبعض المنظمات المحلية والأجنبية المعارضة بوعي وقناعة وإدراك لإنتاج واستهلاك القات في هذه البلاد الطيبة التي تتكبد من أجله أضراراً مادية وبشرية فادحة تأتي مؤسسة يمن بلا قات وتبرز بقوة إلى الوجود كمنظمة أهلية فتية ورائدة للإسهام الفاعل في الحد من إنتاج واستهلاك شجرة القات بوسائل معرفية طوعية واختيارية من قبل المجتمع اليمني وصولاً إلى القضاء على هذه النبتة الخبيثة الضارة والموبوءة خلال فترة زمنية مناسبة وإحلالها ببدائل وأنشطة اقتصادية مناسبة.

إن مؤسسة يمن بلا قات هي مؤسسة حديثة جادة ومتميزة تعتبر الوسط الاجتماعي اليمني ومخاطبة عقله وضميره تمثل أدوات تواصلها الأساسية ورسالتها الحية عن أضرار ومساوئ مشكلة القات وإيضاح مكاسب تركها والإقلاع عنها كمدخل أساسي لضمان مستقبل أفضل لمجتمعنا اليمني، وبلادنا الغالية لذلك تقرر برعاية كريمة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ورعاه إقامة حفل إشهار مؤسسة يمن بلا قات الذي سيقام في فندق موفنبيك صنعاء يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٢/١٠م الساعة ٩,٣٠ صباحاً وسيشارك في هذا الحفل عدد كبير من المسئولين والأدباء والمثقفين والأطباء والخبراء والمهتمين والوجاهات الاجتماعية ومنظمات المجتمع اليمني المحلية والأجنبية وغيرهم..

وإذ نضم صوتنا إلى هذه المؤسسة الأهلية الطوعية الفتية والرائدة في مجال نشاطها وأهدافها البناءة ورسالتها الوطنية النبيلة والمصلحة الوطنية العليا لليمن نرجو من القيادة السياسية العليا وصناع القرار في الدولة والحكومة وكل الخيرين في بلادنا مساندة ودعم الجهود البناءة لهذه المؤسسة الأهلية الرائدة وغيرها من الناشطين بنفس المجال للحد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة بفعل شجرة القات الوبيئة وصولاً إلى اجتثاثها من الوجود وتوجيه الموارد المالية والاقتصادية والطاقات البشرية المهدرة فيها إلى المجالات والبدائل المثمرة الأكثر مدوداً وجدوى الأكثر نفعاً وارتباطاً بحياة وصحة المجتمع اليمني واحتياجاته الأساسية ومستقبل أجياله.

* باحث اقتصادي